

- يقر العميل بأنه صاحب هذا الحساب وأنه المستفيد الحقيقي، ويتعهد بعدم استخدام الحساب لقبول إيداعات وارده من جهات غير معروفة أو مشكوك فيها.
- مع عدم الإخلال بأي مدد أقل ترد في هذا النموذج في شأن أية خدمة مصرفية يتعهد العميل بأن يحدث البيانات الخاصة به كلما حدثت أية تغيير عليها و/أو فور تجنسه بجنسية أخرى و/أو تحديث البيانات كل خمس سنوات على الأكثر. ويحق للبنك وقف التعامل على الحساب أو غلق الحساب إذا لم يلتزم العميل بتحديث بياناته في المواعيد المتقدمة ببياناتها للأشخاص المذكورين بهذا النموذج الحق في الاطلاع على المعلومات المدونة عنهم وطلب تعديلها من فرع البنك المسؤول عن الحساب.
- يتعهد العميل بعدم ايداعه شخصياً أو قبول ايداع اية مبالغ مجهولة المصدر أو مشبوهة بالحساب/الحسابات المربوطة بالبطاقة طرف بنك قطر الوطني
- يقر العميل بأن كافة البيانات الواردة بهذا النموذج حقيقية وصحيحة. كما يقر بحق البنك في الاحتفاظ بحيازة هذا النموذج والمستندات المرفقة في حالة إلغاء الخدمة.
- يقر العميل بأنه المتنتفع الحقيقي والوحيد من خط الهاتف المحمول/ البريد الإلكتروني المرتبط بهذه الخدمة/ الخدمات والوارد بهذا النموذج وأنه في حيازته.
- يقر العميل بأنه قد اطلع على كافة الشروط والأحكام الخاصة باستخدام الخدمات الإلكترونية الواردة على الموقع الإلكتروني الخاص ببنك قطر الوطني (www.qnb.com.eg) والتي يجوز تعديلها من وقت لآخر طبقاً لتقدير البنك المطلق.
- يقر العميل بأن جميع المعاملات التي تتم من خلال الخدمات الإلكترونية معاملات مشروعة وتستخدم في أغراض مشروعة.
- يقر العميل بأن اطلاعه وموافقته الإلكترونية على هذا النموذج يعني اطلاعه على تعريفة اسعار الخدمات المصرفية الخاصة بالبنك فيما يتعلق بكافة المصاريف والرسوم المقررة على اية خدمة أو منتج سواء ورد في هذا النموذج أو في نموذج آخر وكلها معننة على الموقع الإلكتروني للبنك، وبالأخص ما يتعلق منها بهذا العقد، ومن المعلوم للعميل ان تلك التعريفة قابلة للتغيير من قبل البنك وأن من حقه الاطلاع على أي تغيير أو تعديل فيها من خلال الموقع الإلكتروني للبنك
- استمرار هذه الخدمة/ الخدمات معتمد على استمرار الاشتراك في الخدمة.
- يحتفظ البنك بالحق في إلغاء وتعديل أي من الخدمات الإلكترونية بعد اخطار العميل

شروط وأحكام

شروط فتح الحساب الجاري

- يعتبر شروط فتح الحساب الموقعة الكترونياً من العميل مكملة لأحكام وشروط حسابات التوفير وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام حسابات التوفير المذكورة.
- إذا رأى البنك إخطار العميل بشأن أية إجراءات أو بيانات أو بأية أمور تتعلق بحسابات التوفير فلينك أن يخطر العميل برسالة إلكترونية أو من خلال إرسال رسالة قصيرة على تليفون العميل المحمول أو بمكالمة هاتفية أو بأية وسيلة يراها البنك في هذا الشأن.
- يحق للبنك - دون التزام عليه - إضافة أية مزايا تأمينية إلى عملاء حسابات التوفير بالجنيه المصري فقط، وذلك في الوقت الذي يراه البنك مناسباً، كأن يقوم البنك بالتأمين على هؤلاء العملاء ضد خطر الوفاة أو خطر العجز الكلي المستديم، وذلك دون تحميل العملاء أية مصاريف إضافية مقابل تلك المزايا التأمينية حال إجرائها، وهذا ولا يعتبر هذا البند بأي حال من الأحوال التزاماً من البنك بالتأمين على العميل وإنما هو ميزة تخضع لروية البنك وتقديره المطلق في شأن إتاحة هذه الميزة من عدمه بموجب هذا يقر العميل بأنه يفوض البنك تفويضاً نهائياً غير قابل للإلغاء وذلك في التعاقد بشأن التأمين على العميل مع شركة التأمين التي يقبلها البنك، كما يفوض البنك في تحديد شروط التأمين والتعقد وكذا المستندات اللازمة لإجرائه طالما أنه سيتم التأمين على العميل دون تحميله أي مقابل، كما يفوض العميل البنك في استلام مبلغ التأمين حال حدوث أي خطر مؤمن منه وإيداع مبلغ التأمين في حساب العميل.
- يقر العميل بأنه إذا لم يحدد في هذا الطلب المستفيدين من التأمين - حال إجرائه- فإن العميل يفوض البنك في إجراء التأمين على أساس أن الورثة الشرعيين سيكونون هم المستفيدون من التأمين من المتفق عليه أنه إذا أتاح البنك ميزة التأمين على عملاء أي من حسابات التوفير لديه فإن التأمين لن يسرى إلا اعتباراً من تاريخ قبول شركة التأمين لإبرام التأمين على العميل وذلك على النحو الذي يقره البنك به.
- من المعلوم أن مبلغ التأمين - حال إجرائه- سوف يكون على عدة شرائح بحيث يتم تحديد مبلغها وفقاً لم متوسط أرصدة حساب العميل، والتي تحتسب على أساس متوسط أرصدة نهاية آخر ثلاثة أشهر للعميل، فإذا حدث الخطر المؤمن منه قبل مضي ثلاثة أشهر على فتح الحساب فإنه سيتم احتساب شريحة مبلغ التأمين على أساس رصيد آخر الشهر السابق على تحقق فيه الخطر، وفي جميع الأحوال لا يحق للعميل التمتع بميزة التأمين حال تقريرها إلا بعد مضي ما لا يقل عن شهر من تاريخ فتح الحساب.
- من المتفق عليه أنه إذا كان لدى العميل الواحد حساب توفير يومي وآخر شهري بالجنيه المصري فإن التأمين - حال تقدير البنك لإجرائه- سوف يقتصر على العميل باعتباره مالكا لحساب التوفير الشهري، وبالتالي سيتم اتخاذ رصيد الحساب الشهري بالجنيه المصري أساساً لاحتساب مبلغ وشريحة التأمين حال تحقق الخطر المؤمن منه.
- من المتفق عليه أنه سينقضي التأمين على العميل إذا نقص رصيد حسابه - خلال أي يوم من الأيام طوال مدة الحساب- وذلك عن الحد الأدنى المقرر لحسابات التوفير الشهرية أو قل عن الحد الأدنى عند إقفال الرصيد اليومي حسب طبيعة الحساب، إذ يشترط للانتفاع بهذه الميزة حال تقدير البنك لإتاحتها ألا يقل رصيد حساب العميل المتخذ أساساً لاحتساب التأمين (شهري أو إقفال يومي) عن الحد الأدنى المذكور بهذا الطلب، ومن المتفق عليه أيضاً- أنه في حالة إلغاء التأمين للمتعهد فإنه لن يتم إعادة التأمين على العميل حتى ولو زاد رصيد حسابه -فنائى وقت لاحق- عن الحد الأدنى المذكور، وعليه فإنه حال نقص رصيد الحساب عن الحد الأدنى- ولو كان ذلك راجعاً لسبب خارج عن إرادة العميل- فإن التأمين ينقضي فوراً دون حاجة إلى إخطار العميل أو إنذاره أو لأي إجراء آخر، هذا ولا يعتبر تأخر البنك عن إلغاء التأمين تنازلاً أو إلغاء لهذا الشرط المصري.
- علاوة على الحالة السابقة فإنه من المعلوم أن التأمين على العملاء إنما هو ميزة يمنحها البنك لعملاء أي من حسابات التوفير المتاحة لديه وذلك دون مقابل، وبالتالي فإنه يحق للبنك أن يتيح هذه الميزة لعملاء حسابات معينة دون غيرها، كما يحق للبنك إلغاء تلك الميزة في أي وقت يرى البنك إلغاء تلك الميزة، كما يحق للبنك التوقف عن الوفاء بالقسط التأميني إذا ما قدر إلغاء التأمين لأي سبب من الأسباب الواردة بهذا الطلب، ولا يحق للعميل مطالبة البنك بأية تعويضات أو مطالبات بمناسبة إتاحة هذا التأمين أو إلغاء ذلك التأمين إذ يعفى العميل البنك من كافة عناصر المسؤولية - سواء العقدية والتقصيرية - في هذا الشأن، كما يسقط العميل حقه في الرجوع على البنك بأية مطالبات في شأن التأمين لأي سبب من الأسباب.

كشوف الحساب:

- تعتبر مكاتبات البنك قد وصلت إلى حامل البطاقة بمجرد إرسالها بالبريد على آخر عنوان محفوظ طرف البنك لحامل البطاقة الأساسية أو عن طريق البريد الإلكتروني على البريد الإلكتروني الخاص به و المحدد في طلب إصدار البطاقة، كما يقر حامل البطاقة الأساسية بأن جميع كشوف الحسابات الصادرة من البنك تعتبر حجة عليه وبأنها صحيحة وناذفة في مواجهته وملزومة له أمام المحاكم ما لم يعترض عليها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إرسالها إليه، ويخضع اعتراض حامل البطاقة الأساسية على أية بيانات مدونة بكشوف الحسابات لكافة الإجراءات والأحكام المنظمة لذلك بواسطة مؤسسة فيزا العالمية ويقر العميل باطلاعه عليها وعلمه بها كما يتعين على حامل البطاقة الأساسية إبلاغ البنك كتابياً بأي تغيير في عنوانه أو في أية معلومات منصوص عليها في هذا الطلب وسوف يظل حامل البطاقة الأساسية ملزماً بتسديد المصاريف المطلوبة.

الشروط والأحكام الخاصة بخدمة البريد ووسائل الاتصال

- يجب إخطار البنك عن كل تغيير في عنوان المراسلات، وأن يكون الأخطار مذلياً بتوقيع العميل المبلغ للبنك.
- لا يتحمل البنك أية مسئولية في حالة عدم وصول المراسلات على آخر عنوان للعميل.
- تعتبر مراسلات البنك قد وصلت إلى العميل بمجرد إرسالها إليه بالبريد على آخر عنوان معطى للبنك منه.
- تعتبر خطابات البنك (سواء عن طريق البريد الإلكتروني أو التسليم باليد.... الخ) حجة قاطعة على إرسال جميع المكاتبات والإخطارات إلى آخر عنوان معطى من العميل للبنك، وتعتبر تلك الخطابات والمكاتبات وخلافه بما فيها كشوف الحساب المرسله للعميل نهائية وملزمة ودليل قاطع على صحة ماورد فيها ويحتج بها على العميل مالم يتم الاعتراض عليها خلال خمسة عشرة يوماً.
- رسوم الخدمة سوف تخضع دورياً من الحسابات المعنية.
- يقدم البنك خدمة البريد دون أي ضمان من أي نوع سواء كان بشكل صريح أو ضمنى.
- وسائل الاتصال التي سيتم التواصل من خلالها مع العميل: - سيتم الاتصال بالعميل من خلال أي وسيلة اتصال محفوظة بالبنك كـ (عنوان مراسلة - أو رقم الهاتف الأرضي - أو رقم الهاتف المحمول - أو البريد الإلكتروني: (إذا كان العميل قد وقع على نموذج التعامل بالبريد الإلكتروني - أو عنوان مراسلة)

الشروط والأحكام العامة لفتح الحسابات لدى البنك

- تعتبر جميع الحسابات المفتوحة باسم العميل لدى البنك وفروعه وحده لا تتجزأ، ويلتالي بحق البنك التحويل من الارصدة القابلة للتحويل في كافة الحسابات بذات العملة أو باي عملة أخرى وفقاً لعدد الصرف المعمول به في البنك في تاريخ التحويل وذلك لمقابلة أوامر الدفع أو الشيكات المسحوبة بمعرفة العميل والمقدمة للصرف خصماً على أي حساب من حساباته أو لمقابلة الوفاء بأي مستحقات مقررة لصالح البنك، ما لم يصدر العميل للبنك تعليمات كتابة تخالف ذلك.
- غير مصرح بكشف أي من الحسابات موضوع هذا العقد نهائياً، وفي حال كشف أي منها لأي سبب من الأسباب يلتزم العميل فوراً بتغطيته - أو بإعطاء تعليمات بتغطية حسابه المكشوف، وإلا حق للبنك قفل الحساب. ومن المتفق عليه - ودون الإخلال بما تقدم - أنه إذا أسفر رصيد أي من الحسابات موضوع هذا الطلب عن رصيد مدين لأي سبب من الأسباب فإنه يسرى على ذلك الرصيد العائد المدين الساري لدى البنك في تاريخه والذي يحق للبنك تحديده وفقاً لتقديره المطلق.
- ومن المتفق عليه أن البنك سيقوم بطباعة هذا العقد نهائياً، خاصة لاستخدامها في إصدار الشيكات بالعملة المبيّنة على النموذج فقط طبقاً للنظام الداخلي للبنك، ولا يجوز للعميل استخدام نماذج الشيكات التي يطبعها البنك بعملة معينة لإصدار شيكات بموجبها بعملة أخرى، وفي حالة شطب العملة المطبوعة على الشيك أو رقم الحساب واستبدالها بصريح العميل للبنك برض الشيك بعبارة: بيان خطأ أو غير واضح (مسح أو كشط بالكتابة)، تم تحرير الشيك بعملة مختلفة عن عملة مطبوعات البنك (حتى لو تم توقيع منا بجوار الشطب) وذلك كله تحت كامل مسؤولية العميل ودون أدنى مسؤولية على البنك. استعمال دفتر الشيكات قاصر على العميل الصادر باسمه الدفتر ولا يجوز إغارة أية شيكات منه إلى عميل آخر كما لا يجوز للصر طلب إصدار دفتر شيكات أو التوقيع على الشيكات.
- البنك الحق في خصم مصاريف البريد والخدمة المستحق على الحساب أو أي مصاريف أخرى تتعلق بإمسك الحساب كما يحق للبنك أن يخصم أيضاً تلقائياً وبدون الرجوع إلى العميل بأي مبالغ سبق إضافتها للحساب بطريق الخطأ ولو ترتب على ذلك أن صغر الحساب مدينامح إحقية البنك في احتساب العائد المدين المقرر في البنك في تاريخ إجراء الفيد العكسي اللازم لتصحيح الخطأ، وذلك على أي رصيد مدين ينشأ عن إجراء الفيد العكسي المتقدم بيبانه.
- بالنسبة للعملاء الذين لا يجيدون القراءة والكتابة ويستعملون الأختام لا يتحمل البنك أية مسؤولية إذا ما تم وضع الختم بمعرفة العميل أو غيره.
- يتم السحب على الحساب في حدود رصيده الدائن أو الحد المصرح به من الاعتماد المسموح به والقابل للدفع باستعمال نماذج الشيكات وأوراق الدفع المطبوعة بالبنك ولا يجوز سحب شيكات على غير هذه النماذج، وللمالك الحق في رفض دفع الشيكات أو أوراق الدفع المحررة على غير هذه النماذج ولو كانت مستوفاة لأركان الشيك القانونية، ويتعهد العميل بالمحافظة على هذه الشيكات وتحمل مسؤولية كل ما يترتب على ضياع أو سرقة أو تزوير أو استعمال غير قانوني للشيكات المسلمة له، كما يتعهد العميل بإخطار البنك فوراً في حالة فقدان شيك أو سرقة.
- بموجب هذا العقد يوكل العميل البنك في تحصيل قيمة الشيكات وسائر الأوراق التجارية التي تودع في الحساب، وقيداً بحسابات العميل طرفه، ويقر العميل في هذا الصدد بما يلي:-

- مسئولية العميل عن سلامة كافة التظهيرات التي تكون على تلك الأوراق وبضمن صحتها
 - بمسئولية العميل مسؤولية كاملة عن متابعة تحصيل تلك الأوراق واستلامها عند ارتدادها لأي سبب
 - بان البنك غير ملزم باتخاذ أية إجراءات قانونية بموجب تلك الأوراق حال ارتدادها دون دفع لأي سبب وغير ملزم بالرجوع بموجبها على المدينين فيها
 - يقر العميل أيضاً بأن تأخيرها في استلام الأوراق التي ترتد دون دفع حتى فوات المواعيد المقررة قلونا لاتخاذ الإجراءات القانونية بموجبها وبالرجوع على المدينين فيها هو مسئوليتها
 - بان دور البنك ينحصر في اتخاذ إجراءات التحصيل وفقاً للعرف المصرفي واخطار العميل بما يقيد ارتداد هذه الأوراق بأي وسيلة من وسائل الاخطار مثل خطاب أو رسالة الكترونية أو رسالة على تليفونه المحمول
- للمالك الحق في قفل حساب العميل في أي وقت، وعلى العميل في هذه الحالة أن يسحب أمواله المودعة بالبنك في التدة المحددة له في الاخطار الذي يصدره البنك بهذه المناسبة والذي يرسله الى عنوان مراسلاته المتطلب بهذا العقد، وإلا فإن للبنك الحق إصدار شيك مصرفي للعميل بقيمة أمواله القائمة في الحساب الذي يتقرر غلقه مع إحقية البنك في كسر أية أعية ادخارية أيا كان نوعها في التاريخ المحدد للغلق في الاخطار وإضافة قيمته إلى قيمة الرصيد الذي سيصدر به الشيك
 - وفي حالة قفل الحساب يرد العميل الشيكات الباقية بدون استعمال ووسائل الدفع الأخرى كبطاقة الصراف الآلي وبطاقات الائتمان، ويحق للبنك اعتباراً من التاريخ المحدد للغلق رفض أي شيك يقدم على الحساب بعبارة (الحساب مغلق)
 - للمالك الحق في الخصم على حسابنا الدائن أو المدين بمقابل وفاء الشيكات التي نطلب إيقافها بسبب القذ أو لأي سبب آخر
 - والبنك الحق في خصم قيمة مقابل وفاء الشيكات التي تقدم للوفاء بقيمتها ولو انقضت على تاريخ تحريرها أكثر من عام ويحق للبنك صرف قيمتها إلى المستفيد ما لم يتم العميل بتسليم البنك تعليمات بإيقاف صرفها.
 - يشترط للتعامل على الحسابات بالتوكيل أن:

- تستخدم نماذج التوكيلات الخاصة بالبنك عند الرغبة في توكيل الغير للتعامل على الحساب
- يوقع التوكيل شخصياً من العميل لدى الفرع الذي يحتفظ بالحساب لديه فإن لم يتيسر يوقع لدى أقرب فرع للبنك.
- يجب أن يحمل التوكيل توقيع طبقاً للنموذج المحتفظ به في البنك حتى يمكن للبنك اعتماده في التعامل.

- تستخدم كذلك التوكيلات الخاصة والعامه الصادرة من مكاتب التوثيق التابعة للشهر العقاري وللمالك الحق في جميع الأحوال حال تشككه في الوكالة لأى سبب - وفقاً لتقديره - أن يرفض استخدامها على الحساب دون أي مسئولية عليه.
- يتعين إخطار فرع البنك المفتوح به الحساب بإلغاء التوكيل أو إيقاف العمل به ولا تسري تعليمات الإلغاء أو التعديل إلا عن اليوم التالي لتاريخ وصولها إلى علم الفرع الذي يحتفظ بالحساب ولا يسأل البنك عن التصرفات التي يجريها الوكيل طبقاً للتوكيل قبل وصول تعليمات الإلغاء للبنك.
- بموجب اطلعا وموافقنا الإلكتروني نية على هذا العقد نفر بان للبنك الحق في تعديل سعر العوائد و/أو العمولات و/أو المصروفات المنصوص عليها في هذا العقد على أن يتم التعديل تلقائياً بمجرد اخطارنا بأية طريقة أو وسيلة يراها البنك، ومن المفهوم أن موافقتنا على هذا البند تعد بمثابة موافقة مسبقة منا وفقاً لقواعد حماية حقوق العملاء الصادرة عن البنك المركزي المصري وبحيث تعد تلك الموافقة تفويضاً مسبقاً للعميل على تعديل أي من العوائد و/أو العمولات و/أو المصروفات في أي وقت.
- نقر باننا نقبل توقيعنا الإلكتروني في حالة استلام البطاقات والأرقام السرية التابعة لها.
- يوافق العميل على أن اخطاره بالطرق الإلكترونية - في حالة استخدام البنك لها- بدلاً عن اخطاره بكشوف الحساب بطريق البريد وكذا عن أي وسيلة إخطار أخرى. ويعتبر إخطار البنك للعميل بأي من الوسائل السابقة استلاماً منه لكشوف حساباته وتعاملاته المتعلقة بحساباته طرف البنك وتنتج في حقه ذات الأثر القانونية المترتبة على استلامه لها باليد.
- من المتفق عليه إذا أسفر رصيد الحساب موضوع هذا الطلب عن رصيد مدين لأي سبب من الأسباب فإنه يسرى على ذلك الرصيد العائد المدين الساري لدى البنك في تاريخه والذي يحق للبنك تحديده وفقاً لتقديره المطلق.
- ومن المتفق عليه أن استحقاق العائد من عمه إنما يخضع لشروط ونوع الحساب الذي طلبنا التمتع به.
- يصرح العميل للبنك - حال قبوله لطلب فتح الحساب - بأن يخطره برقم حسابه وبما يراه من بيانات تتعلق بهذا الشأن - وذلك كله- بموجب رسالة نصية على هاتفه المحمول دون أدنى مسؤولية على البنك.
- من المتفق عليه أنه يحظر علينا استخدام هذا الحساب في أي معاملات تجارية ويترتب على اخلاننا بهذا الالتزام حق البنك في قفل هذا الحساب دون الحاجة الي اتخاذ أي إجراء قضائي.

شروط عامة لحماية حقوق العملاء:

- يؤكد العميل على ضرورة قيام العميل بالقراءة الدقيقة لشروط وأحكام الخدمات المصرفية المقدمة من البنك وجميع العقود المبرمة معه، والتحقق من وضوحها التام وخلوها من أي غموض أو لبس قبل التوقيع عليها.
 - يحق للعميل الاستفسار عن أي لبس أو غموض "إن وجد" بشأن شروط الخدمة وأحكامها وذلك من موظفي خدمة العملاء.
 - قام البنك بإدراج كافة القواعد والأحكام المتعلقة بالخدمات المصرفية لديه وذلك على الموقع الإلكتروني للبنك التالي <http://www.qnb.com.eg> وهو الذي يتضمن كافة المصروفات والعمولات التي تستحق على خدماته المصرفية، كما تتوافر أيضاً العوائد على الشائعات المتاحة بفرع البنك للاطلاع عليها قبل طلب أي خدمة أو منتج.
 - يحق للعميل حال رفض البنك لطلب اشتراكه في خدمة أو منتج استعادة المستندات الأصلية التي قدمها عند طلب الاشتراك.
 - يحق للعميل خلال يومين التقدم بطلب لإلغاء أية خدمة أو منتج لم يتم تفعيله (عدا الأوعية الإدخارية)، وله في هذه الحالة استرداد أي مبالغ تم دفعها لتلقي هذه الخدمة مع إلغاء أية تعليمات مستديمة سبق وأن أصدرها العميل بمناسبة طلب الحصول على الخدمة الملغاة.
 - للمعميل حق التعامل على حسابه من خلال الوسائل التي يتيحها البنك، وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى ضرورة مراعاة الآتي: -
- تعيين على العميل الاحتفاظ بجميع تلك الوسائل بصورة آمنة تمنع اطلاع الغير عليها.
 - عند فقد أي من هذه الأدوات "الرقم السري - كلمة المرور - البطاقات.... الخ" يجب إخطار البنك مباشرة من خلال مركز الاتصالات أو أقرب الفروع، ولأن يتحمل العميل (باستثناء حالة خطأ العميل أو تقصيره) أية التزامات تنشأ عن استخدام أي من تلك الأدوات بعد تاريخ إخطار البنك بالقد أو السرقة، ويراعى أنه عند إخطار البنك تليفونياً يجب تعزيز هذا الإخطار بكتاب موقع بتوقيع العميل يسلم إلى البنك.
 - في حالة سرقة البطاقات أو التلاعب في الحسابات وبعد إبلاغ البنك بذلك سيقوم البنك برد أي مبالغ/ مصاريف تم خصمها، إلا إذا ثبت أن المعاملة تمت بتصريح من العميل أو بتحويل من جانبه.
 - ضرورة إخطار البنك / مقدم الخدمة فوراً ودون تأخير عند إدراك أي معاملة بها سرقة، أو اختلاس، أو تلاعب في الحسابات، أو خصم معاملات غير مصرح بها من العميل على بطاقات الخصم أو الائتمان، وفي حالة عدم التزام العميل بما تقدم، يتحمل العميل المسؤولية الكاملة عن أية معاملات تمت دون موافقته وما يترتب عليها من عمولات ومصروفات.
 - بصفة عامة سيتم الاتصال بالعميل من خلال أي وسيلة اتصال محفوظة بالبنك كـ (عنوان مراسلة - أو رقم الهاتف الأرضي - أو رقم الهاتف المحمول - أو الرسائل القصيرة على التليفون المحمول (رسائل SMS) - أو البريد الإلكتروني" إذا كان العميل قد وقع على نموذج التعامل بالبريد الإلكتروني"... الخ)، لذا يؤكد البنك على العميل بضرورة موافاة البنك ببيانات ومعلومات دقيقة عن وسائل التواصل معه سواء فيما يتعلق بأي من تلك الوسائل المتقدم ببيانه حرصاً على سرعة وسهولة التواصل مع العميل من جهة وللحفاظة على سرية وسلامة بياناته من جهة أخرى.
 - ينبه البنك على العميل بضرورة تحديث بيانات التواصل عند حدوث أي تغيير في أي بيان بأي من وسائل الاتصال.
 - وللمعميل الحق في التقدم بأي طلب لاستلام نسخ ورقية من كشوف حسابه لدى البنك مقابل المصريف المقررة.
 - كما يحق للعميل طلب أية بيانات تفصيلية عن أي من حساباته أو أية معاملات تمت عليها خلال آخر خمس سنوات بحد أقصى.

إجراءات التقدم بالشكوى

- يحق للعميل التقدم بالشكوى الى البنك في حال اعتراضه على أي عملية مصرفية تمت على حسابه او في حال تشككه بوجود تلاعب في حساباته أو ايا من تعاملاته مع البنك وفقاً للتفصيل التالي:
- اولاً:-** يحق للعميل التقدم الى البنك بشكواه بأكثر من وسيلة كما يلي :-
- صندوق الشكاوى المتواجد في الفروع
 - التابلات المتواجد في بعض الفروع
 - الخط الساخن على رقم مركز الاتصال 19700
 - البريد الإلكتروني: Quality.feedback@qnb.com.eg
 - الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك <https://www.qnb.com.eg/>
 - إدارة الجودة الشاملة/ الوحدة المركزية لخدمة العملاء، 5 شارع شامبليون -وسط البلد - القاهرة
- ثانياً:-** ويلتزم البنك بالرد على الشكوى (كتبلياً أو الكترونياً) خلال خمسة عشر يوم عمل من تاريخ استلامها وذلك فيما عدا الشكاوى المتعلقة بمعاملات مع جهات خارجية حيث سيتم اخطار العميل بالمدمة اللازمة لبحث شكواه
- ثالثاً:-** في حال عدم قبول العميل لما جاء برد البنك على شكواه فإنه يحق له اخطار البنك بأسباب اعتراضه وذلك خلال خمسة عشر يوم عمل من تاريخ إبلاغه برد البنك وإلا اعتبر ذلك قبولا منه لما جاء برد البنك
- رابعاً:-** حال اعتراض العميل على رد البنك سيقوم البنك بإعادة فحص الشكوى واخطار العميل بالرد النهائي عليها خلال خمسة عشر يوم عمل من تاريخ تقديم الاعتراض
- خامساً:-** يحق للعميل تصعيد شكواه إلى البنك المركزي المصري حال اعتراضه على رد البنك النهائي، أو في حالة عدم تلقيه أي رد على شكواه.

الشروط والأحكام في حالة الحسابات الراكدة:

- يعتبر الحساب راكدا في الأحوال الآتية:-
- بالنسبة للحسابات الجارية "حسابات الهاتف المحمول" إذا لم يتم - كحد أدنى - معاملة واحدة من المعاملات الآتية على الحساب خلال العام (سحب / إيداع / تحويل / استعلام الكتروني موثق).
- بالنسبة لحسابات التوفير إذا لم يتم معاملة واحدة من المعاملات الآتية على الحساب خلال عامين (سحب / إيداع / تحويل / استعلام الكتروني موثق).
- لا يدخل في تعداد العمليات اللازمة لتصنيف الحسابات بانها راكده المعاملات التي يقوم بها البنك على حسابات العملاء كخصم الرسوم او إضافة الفوائد.
- في حالة وجود حسابات أخرى نشطة للعميل بذات البنك، يسمح للعميل بتنشيط حساباته الراكدة باستخدام أيا من وسائل الاتصال بالبنك (على سبيل المثال لا الحصر: عن طريق الفروع، او مراكز الاتصال، او الانترنت البنكي، أو ماكينات الصراف الآلي، أو قنوات الاتصال الالكترونية الأخرى).
- في حالة كانت كافة حسابات العميل راكدة يتعين قيامه بالاتي كحد أدنى لتنشيط حساباته من خلال أيا من وسائل الاتصال بالبنك:
 - مصادقة على رصيد الحسابات
 - كتابة طلب لإعادة تنشيط الحساب
- بالنسبة لحسابات الهاتف المحمول يسمح للعميل بتنشيط حسبله من خلال فروع البنك، أو مقمي خدمات الدفع، أو الإنترنت البنكي، أو القنوات الإلكترونية وقنوات الاتصال الأخرى.
- من المتفق عليه أن اعتبار الحساب راكدا لا يمنع من صرف ايه شيكات مسحوبة وتنفيذية تعليمات مستديمة، ولا يعتبر ذلك إعادة تنشيط للحسابات.
- وبالنسبة لحسابات الهاتف المحمول الراكدة، يسمح بخصم رسوم أو مصاريف بحد أقصى ستون جنيه مصري سنويا وذلك في حالة وجود رصيد كافي بالحساب.
- بالنسبة للحسابات التي تدر عائدا، يستمر حساب العوائد المستحقة للعميل، وإضافتها وفقا لنوع الحساب ودورية حساب العائد.